LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

تنويع الصّادرات والنّمو الاقتصادي في الكويت

أدلّة من السلاسل الزمنيّة وتحليلات المسح الميداني

أثناسيا ستيليانو كاليتزي

أحمد العوضي

سليمان القدسي

نريفوز ويليام تشامبرلين

مركز الشرق الأوسط | كانون الثاني / يناير 2023

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم. تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

عن برنامج الكويت

يعد برنامج الكويت منصة رائدة عالمياً للأبحاث والخبرات ذات الصلة بالكويت، كما يعد القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تنسيق و تعزيز و ترويج الأبحاث التي تتناول الكويت في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. يتولى إدارة هذا البرنامج البروفيسور المتخصص في شؤون الكويت توبي دودج، ويتخذ البرنامج مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية مقراً له.

مسؤولة التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف
تصوير جوي لسفينة شحن في الخليج

Oliver Förstner / Alamy Stock Photo ©

LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

تنويع الصّادرات والنّمو الاقتصادي في الكويت
أدلّة من السلاسل الزمنيّة وتحليلات المسح الميداني

أثناسيا ستيليانو كاليتزي؛ أحمد العوضي؛ سليمان القدسي
تريفور ويليام تشامبرلين

مركز الشرق الأوسط
كانون الثاني / يناير 2023

عن المؤلفين

الدكتورة أثناسيا ستيليانو كاليتزي هي زميلة زائرة في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية. و تعمل كمحاضرة أولى في جامعة ميدلسكس دبي (Middlesex University Dubai) ومستشارة مستقلة في الاقتصاد القياسي. يركز عملها على تنويع التجارة وإصلاح الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدكتور أحمد العوضي يعمل حالياً كعالم أبحاث مشارك في القسم الاقتصادي التقني في معهد الكويت للأبحاث العلمية. تشمل اهتماماته البحثية الاقتصاد القياسي التطبيقي والاقتصاد الكلي وتحليل السياسة العامة والتجارة الدولية.

الدكتور سليمان القدسي يعمل حالياً كأخصائي أبحاث رئيسي في معهد الكويت للأبحاث العلمية حيث يشارك في دعم حملة الكويت لتصبح اقتصاداً تعليمياً رقمياً وينشط في تدريب عدد قليل من المهنيين الشباب ليصبحوا قادة في مجال البحوث الاقتصادية.

الدكتور تريفور ويليام تشامبرلين هو أستاذ المالية و اقتصاد الأعمال في جامعة ماكماستر (McMaster University). وهو أيضاً أستاذ مساعد في كلية IESEG للإدارة في Universite Catholique de Lille، ورئيس تحرير المجلة التعليمية Spreadsheets in Education.

موجز

تسعى هذه الدراسة إلى تفحّص مدى إمكانية تنويع الصّادرات في تعزيز النّمو الاقتصادي المستدام في الكويت عن طريق تحليل السلاسل الزمنية للفترة الواقعة بين عامي 1980 و2019، إضافةً إلى إجراء مسح ميداني يتناول الأنشطة التّجارية التي قام بها مئة من قادة الأعمال التجارية في الكويت، مّمن يعملون في مجال استيراد وتصدير السلع والخدمات. يكشف تحليل السلاسل الزمنية عدم وجود علاقة سببيّة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير. ورغم ذلك، ثمة علاقة سببيّة غير مباشرة بين تنويع الصادرات وتحقيق النّمو الاقتصادي، فضلاً عمّا تلعبه الواردات من دور في تحقيق النّمو أيضاً. ليس ثمّة علاقة سببيّة بين تنويع الصادرات وتحقيق النّمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكن النّمو الاقتصادي يؤدّي بالفعل إلى تنويع الصّادرات. تشير النتائج التي توصّل إليها فريق المسح الميداني إلى وجود إجماع بين الرؤساء التنفيذيين في الكويت على وجود آثار إيجابية غير مباشرة للصادرات والواردات على منتجي السلع والخدمات المحلية، وأن الواردات تؤدّي أيضاً إلى التنويع الاقتصادي.

المقدمة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت خلال الفترة الواقعة بين عامي 1980 و2019 من 57.56 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 131.39 مليار دولار في عام 2019، وهو ما يمثل متوسط معدّل النّمو السنوي وقدره 3.5%.[1] بالإضافة إلى ذلك، زادت الصادرات الصناعية الحقيقية من 4.10 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 6.31 مليار دولار في عام 2019، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.8% (الشكل رقم 1). ومع ذلك، انخفضت نسبة الصادرات المصنّعة من إجمالي الصّادرات السّلعيّة من 10.4% في عام 1980 إلى 10.1% في عام 2019. أما بالنسبة للواردات الحقيقية، فقد ارتفعت من 13.12 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 32.39 مليار دولار في عام 2019، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 3.6%.[2]

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو الصادرات المصنعة بين عامي 1980 و2019

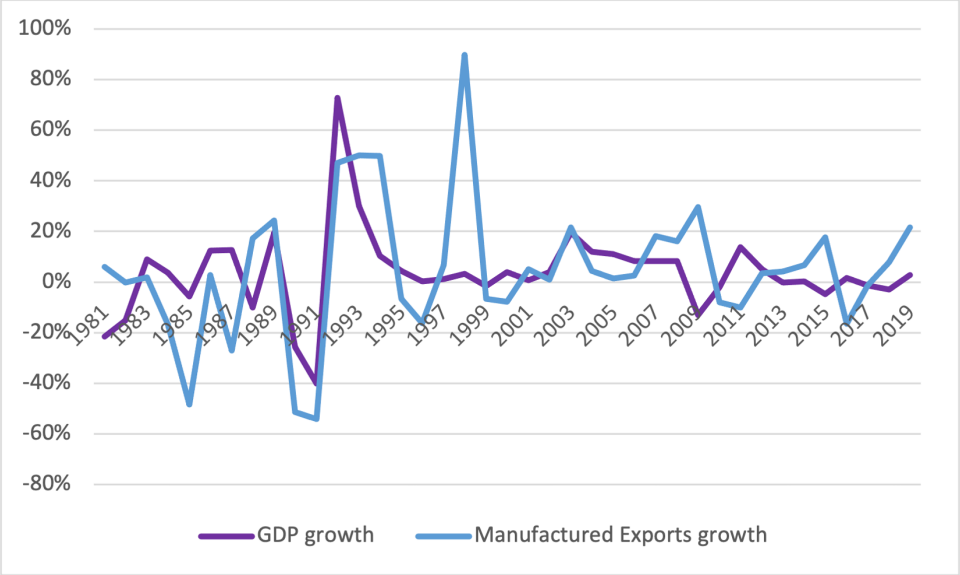

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ومنظمة التجارة العالمية

يستقصي هذا البحث فيما إذا كانت الزيادة في درجة تنويع الصادرات ستعزز المزيد من النمو الاقتصادي في الكويت وذلك في محاولة لتوجيه عملية تصميم وتخطيط السياسات المستقبلية نحو تعزيز النّمو الاقتصادي مع ابتعاد الاقتصاد عن اعتماده على النفط. وبالنظر إلى رؤية الكويت لعام 2035، فإن دراسة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي تأتي في الوقت المناسب وبشكل مقنع. وللقيام بذلك، تستخدم هذه الدراسة تقنيات اقتصادية قياسية متقدمة تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية للكويت خلال الفترة الواقعة بين عامي 1980 و2019، إضافةً إلى إجراء مسح ميداني يتناول الأنشطة التجارية التي قام بها مئة من قادة الأعمال التجارية في الكويت، ممن يعملون في مجال استيراد وتصدير السلع والخدمات.

[1] 'World Development Indicators', *World Bank*. Available at: https://data.worldbank.org/ (accessed 22 November 2022).

[2] 'WTO Data - Information on Trade and Trade Policy Measures', *World Trade Organization*. Available at: https://data.wto.org/ (accessed 22 November 2022).

تم تنظيم الأقسام المتبقية من هذا البحث على النحو التالي: يستعرض القسم الثاني الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، أما القسم الثالث فيعرض النتائج التجريبية حول العلاقة السببيّة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، بينما يناقش القسم الرابع النتائج التي توصل إليها فريق المسح الميداني، في حين يتناول القسم الخامس الملخص والخاتمة وآثار السياسة (كيفية تأثّر النظام الحالي بالنتائج).

تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي

يعود الجدل حول العلاقة بين التجارة والنمو إلى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، عندما اعتقد العديد من الاقتصاديين أن سياسات استبدال الواردات، التي تتمثل في منع وتقييد واردات السّلع المصنّعة من خلال الوسائل الجمركية وغير الجمركية، كانت أفضل استراتيجية تجارية لتعزيز التصنيع والنمو الاقتصادي. ورغم ذلك، بدأت سياسات استبدال الواردات بالتراجع بعد عشر سنوات لأن النتائج، التي ظهرت من البلدان النّامية التي اتّبعت هذه السياسات، كانت مخيّبة للآمال إلى حدٍ كبيرٍ،[3] فقد أدّت سياسات استبدال الواردات إلى إبطاء عملية النمو نتيجةً لسوء تخصيص الموارد، فضلاً عن التّأثير السّلبي لسعر الصرف على الصادرات.[4]

يُذكر أنه في أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات والتسعينيات، أصبح الانفتاح التجاري السياسة التنموية المفضّلة للنّمو والابتكار ونقل التكنولوجيا والمنافسة العالمية على المواهب في الشركات الناشئة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[5] خلال السنوات التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، فضّل علماء الاقتصاد السائدون بشدّة تحرير التجارة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. يؤيّد أستاذ الاقتصاد داني رودريك (2018)[6] تأثيرات التجارة المعززة للنمو، ولا سيّما من خلال استيراد السلع والخدمات، وهو يلاحظ أن الحجج التجارية تتجاهل دور المصالح التجارية المحلية والعالمية وأن الاتفاقيات التجارية قد تساهم في تمكين المصالح الساعية إلى تحقيق الريع والشركات ذات العلاقات السياسية الجيدة. وهو يجادل بأن الاتفاقات التجارية تركّز بدرجة أقل على التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، بينما تقوم بالتركيز أكثر على القواعد والقوانين المحلية، ما يحتّم دراسة عواقب ذلك التركيز.[7]

وصف العديد من المؤلفين[8] الأثر الإيجابي للصادرات على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وتوسيع الواردات. يؤدي النمو الاقتصادي بدوره إلى تحسين قدرة الدولة على استيراد السلع للإنتاج الموجه للتصدير، فضلاً عن تعزيز التوسع في الصادرات وزيادة النمو.[9]

ثمة وفرة من الأدبيات الاقتصادية التي تتناول العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ركزت الدراسات المبكرة على العلاقة بين تركيز الصادرات (تخصص في سلع أو صناعات معيّنة) وبين تحقيق النمو الاقتصادي. عزا البنك

[3] Douglas A. Irwin, 'The Rise and Fall of Import Substitution', *World Development* 139/1 (2020), pp. 1–10.
[4] Werner Baer, 'Import Substitution and Industrialization in Latin America: Experiences and Interpretations', *Latin American Review* 7/1 (1972), pp. 95–122.
[5] Klaus Wälde and Christina A. Wood, 'The Empirics of Trade and Growth: Where Are the Policy Recommendations?', *International Economics and Economic Policy* 1/2 (2004), pp. 275–92.
[6] Dani Rodrik, 'What Do Trade Agreements Really Do?', *Journal of Economic Perspectives* 32/2 (2018), pp. 73–90.
[7] Ibid.
[8] Ronald I. McKinnon, 'Foreign Exchange Constraints in Economic Development and Efficient Aid Allocation', *The Economic Journal* 74/294 (1964), pp. 388–409; Thorvaldur Gylfason, 'Exports, Inflation and Growth', *World Development* 27/6 (1999), pp. 1031–57. Athanasia S. Kalaitzi and Emmanuel Cleeve, 'Export-Led Growth in the UAE: Multivariate Causality Between Primary Exports, Manufactured Exports and Economic Growth', *Eurasian Business Review* 8/3 (2017), pp. 341–65.
[9] Athanasia S. Kalaitzi and Trevor W. Chamberlain, 'The Validity of the Export-led Growth Hypothesis: Some Evidence from the GCC', *The Journal of International Trade & Economic Development* 30/2 (2021), pp. 224–45.

الدولي النمو الاقتصادي القوي الذي حققته الدول الفاعلة والمؤثرة الآسيوية (هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية وسنغافورة بين عامي 1965 و1990) إلى تخصّصها في الصادرات المصنّعة.[10] ساهمت الدراسات اللّاحقة في تحويل تركيز الأدبيات على العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

يستكشف أستاذ الاقتصاد فهيم المرهوبي (2000)[11] العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال نظريّة النّمو، حيث قام بوضع نموذج لقياس النمو باستخدام التغييرات في نصيب الفرد من الناتج والعديد من سلع التصدير لتمثيل التنويع. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة للتنويع: أولاً، العدد الفعلي لأنواع المنتجات المصدرة؛ ثانياً، مؤشر الانحراف المطلق لحصص السلع في بلد ما عن المتوسطات العالمية؛ و ثالثاً، مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Hirschmann Index)، الذي يركّز على الصادرات. تمكّن المرهوبي من خلال دراسة عيّنة تضم 91 دولة في الفترة الواقعة بين عامي 1961 و1988 من إيجاد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد المنتجات المصدّرة والنمو الاقتصادي. ثمّة أيضاً علاقة سلبية كبيرة بين انحراف (تغيُّر) حصّة الدّولة من السلع عن نظيرتها في بقية العالم. تشير نتائج مؤشر هيرشمان (Hirschmann Index) أيضاً إلى أن التنويع مرتبط بارتفاع النمو الاقتصادي. هذا وتم توسيع التحليل من خلال تحديد تقدير النموذج لعدد من البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا، وقد أكدت النتائج التي تم التوصل إليها على النتائج الأصلية، ما يشير لوجود علاقة إيجابية ومهمة بين تنويع الصادرات وتحقيق النمو في البلدان النامية.

وفي مراجعة لنظرية وفرة الموارد الطبيعية وتأثيرها على تحقيق النمو الاقتصادي، أوضح الخبير الاقتصادي ثورفالدور جيلفاسون القنوات التي يمكن من خلالها إعاقة النمو الاقتصادي بسبب استغلال الموارد الطبيعية في البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعية وذلك في دراسة نشرها عام 2006.[12] اهتمّت الدراسة باستخدام بيانات من دول منظمة الدول المصدرة للنفط والتي تعرف بالأوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة، وقد وجدت نمطاً مشابهاً عبر الدول يتمثل في هيمنة الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات وانخفاض الصادرات غير النفطية بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، عند مقارنة الصّادرات الصّناعية من البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط، وجد جيلفاسون أن الصادرات القائمة على التصنيع من البلدان غير المنتجة للنفط أعلى بكثير مقارنةً مع الدول المنتجة للنفط، مشيراً إلى استمرارية هذا النمط.

قام أرنولد ماكنتاير ومايك شين لي وكي وانغ وهانلي يون بنشر بحث في عام 2018،[13] ركّزوا فيه على تفحّص ودراسة تنويع الصادرات والخدمات كوسيلةٍ لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الصغيرة، حيث استخدم المؤلفون عيّنة من ثلاث وثلاثين دولة صغيرة تضم بلدانا ذات دخل فوق المتوسط، وبلدان ذات دخل متوسط أدنى وبلدان ذات دخل منخفض، ثم قاموا بتطبيق نموذج سولو للنمو (Solow Growth Model) لدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي. تبحث الدراسة أيضاً في تأثير التنويع على تقلبات النمو المقاسة بالانحراف المعياري في النمو الحقيقي على مدى ثلاث سنوات. تم استخدام مؤشر هيرشمان (Hirschmann Index) لقياس تدفقات الصادرات على مستوى الدولة كمؤشر للتنويع، وقد غطت البيانات فترتين زمنيتين مختلفتين (1990–2004 و2005–15). وجد المؤلفون من خلال استخدام تقنية تقدير التأثيرات الثابتة أن عدم التنويع كما هو واضح في صادرات السلع من نوع معين له تأثير سلبي على تحقيق النمو. كما وجدوا أن تقلبات النمو الاقتصادي تزداد مع زيادة الصادرات من المنتجات غير المتنوعة.

[10] 'The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy', *World Bank Policy Research Report* 12351 (1993).
[11] Fahim Al-Marhubi, 'Export Diversification and Growth: An Empirical Investigation', *Applied Economics Letters* 7/9 (2000), pp. 559–62.
[12] Thorvaldur Gylfason, 'Natural Resources and Economic Growth: From Dependence to Diversification', in Harry G. Broadman, Riiu Paas, and Paul J.J. Welfens (eds), *Economic Liberalization and Integration Policy* (Berlin: Springer, 2006).
[13] Arnold McIntyre, Mike Xin Li, Ke Wang, and Hanlei Yun, 'Economic Benefits of Export Diversification in Small States', *International Monetary Fund Working Paper* 18/86 (2018).

أمّا بالنسبة للدراسات الخاصة بكل بلد، فقد اختبر ديرك هيرزر وفيليسيتاس نوفاك ليمان في البحث الذي نشروه عام 2006،[14] فرضية النمو القائم على التنويع من خلال تقدير تابع الإنتاج كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas) المعزز باستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الثابت، ومخزون رأس المال (المحسوب على أنه النفقات الرأسمالية المتراكمة)، والعمالة (عدد العاملين سنوياً)، ونسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات، فضلاً عن عدد قطاعات التصدير المصنفة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية على المستوى المكون من ثلاثة أرقام خلال الفترة الواقعة بين عامي 1962 و2001 لـجمهورية تشيلي. يستخدم المؤلفون نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات، فضلاً عن طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS). ونظراً للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد التشيلي، يتم تطبيق تقنيات السلاسل الزمنية التي تأخذ في الاعتبار الفواصل الهيكلية. تشير النتائج، التي توصلوا إليها، إلى أن تنويع الصادرات يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي في جمهورية تشيلي.

بينما قام محمد أفندي أريب وسيم يي وبكري عبد الكريم بنشر بحث في عام 2010،[15] ناقشوا فيه العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا، معتمدين على البيانات السنوية لـلناتج المحلي الإجمالي ودرجة التخصص والتنويع (DSD) والتوظيف والنفقات الرأسمالية التي تغطي الفترة الواقعة بين عامي 1980 و2007. وجد المؤلفون أن درجة التخصّص والتنويع مرتبطة سلباً بالنّمو الاقتصادي، ما يعني أن تنويع الصادرات يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي. تشير اختبارات غرانجر السببية (Granger) إلى علاقة سببيّة أحادية الاتجاه من التوظيف إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن التوظيف إلى درجة التخصص والتنويع، فضلاً عن العلاقة السببيّة ثنائية الاتجاه بين التوظيف والنفقات الرأسمالية. ساهمت النتائج التي توصلوا إليها بدعم نظرية النّمو القائمة على التنويع في ماليزيا.

كما قام فينسينت أونودوغ وماريوس إيكبي وأولوتشوكو أنُوُر بنشر بحث في عام 2013،[16] ركّزوا فيه على دراسة البيانات الخاصة بنيجيريا المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، والقوى العاملة (حجم السكان القابلين للتوظيف)، ورأس المال (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي)، والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية، ومؤشر الانفتاح التجاري (نسبة الصادرات غير النفطية زائد الواردات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي) وذلك خلال الفترة بين عامي 1981 و2012. تشير النتائج، التي توصلوا إليها، إلى أن الصادرات غير النفطية تساهم في تحقيق النمو، لكن التأثير ضئيل للغاية، حيث أدت زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 1% إلى حدوث زيادة بنسبة 0.03% في إجمالي الناتج المحلي. وخلصوا إلى نتيجةٍ مفادها أنه لتحفيز نمو الاقتصاد في نيجيريا لا بد من وجود قطاع تصدير غير نفطي سريع النمو.

في حين قامت كارولين مودندا وإيرين تشوجا وكليوباس شيغامبا بنشر بحثٍ في عام 2014،[17] ركزوا خلاله على دراسة الدّور الذي يلعبه تنويع الصادرات في جنوب إفريقيا في الفترة الواقعة بين عامي 1980 و2010 وذلك باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ أشعة تصحيح الخطأ أشعة تصحيح الخطأ (VECM). كما أنهم قاموا بتفحّص آثار تنويع الصادرات والعوامل ذات الصلة على القدرة التنافسية التجارية والنمو الاقتصادي لجنوب إفريقيا. قام المؤلفون بتقدير نموذج حيث يكون المتير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بينما المتغيرات المستقلة هي مؤشر هيرشمان (Hirschmann Index)

[14] Dierk Herzer and Felicitas D. Nowak-Lehmann, 'Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile', in *Proceedings of the German Development Economics Conference* 12 (Berlin: German Economic Association, 2006).

[15] Mohammad A. Arip, Sim L. Yee, and Bakri Abdul Karim, 'Export Diversification and Economic Growth in Malaysia', *University Library of Munich MPRA Paper* 20588 (2010).

[16] Vincent A. Onodugo, Marius Ikpe, and Oluchukwu F. Anowor, 'Non-Oil Export and Economic Growth in Nigeria: A Time Series Econometric Model', *International Journal of Business Management & Research* 3/2 (2013), pp. 115–24.

[17] Caroline Mudenda, Ireen Choga, and Cleopas Chigamba, 'The Role of Export Diversification on Economic Growth in South Africa', *Mediterranean Journal of Social Sciences* 5/9 (2014), pp. 705–12.

الموحد لإشارة التنويع وتكوين رأس المال البشري وتكوين رأس المال وسعر الصرف الحقيقي وأخيرا الانفتاح التجاري. تُظهر نتائج نموذج أشعة تصحيح الخطأ أن كلاً من رأس المال البشري وتكوين رأس المال كان لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. ومع ذلك، يتوقع المؤلفون أن هذه العلاقة ستنعكس من خلال الارتقاء إلى قوة عاملة تتمتع بتعليم جيد وتمتلك مهارات عالية. أظهر مؤشر هيرشمان (Hirschmann Index) وجود علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح على التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهر سعر الصرف الحقيقي علاقة سلبية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي كما كان متوقعاً. خلصت الدراسة إلى أن تنويع الصادرات يلعب دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا.

تناول أثناسيا كاليتزي وإيمانويل كليف في البحث الذي نشراه عام 2017،[18] صحة فرضية النمو القائم على التصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الواقعة بين عامي 1981 و2012. كما قاما بدراسة العلاقة السببيّة بين الصادرات الأوّليّة والصادرات المصنّعة وتحقيق النمو الاقتصادي. وتضمن نموذجهما محدّدات أخرى للنمو: الواردات والسكان (وكيل للعمالة) وإجمالي تكوين رأس المال (وكيل لرأس المال). تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) لتأكيد العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، بينما تم استخدام اختبار غرانجر السببية (Granger causality test)، إلى جانب نسخة معدلة من اختبار أبراهام والد (Wald Test) لتحديد اتجاه السببيّة على المدى القصير والطويل على التوالي. أشارت اختبارات التكامل المشترك إلى أن الصادرات المصنعة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي أكثر من الصادرات الأولية على المدى الطويل. بالإضافة لذلك، يقدم هذا البحث أدلة تدعم العلاقة السببيّة ثنائية الاتجاه بين الصادرات المصنّعة والنمو الاقتصادي على المدى القصير، وأن فرضية النمو المتركز على التصدير (GLE) هي صالحة ومفيدة على المدى الطويل.

في حالة الكويت، تناولت عدة دراسات العلاقة بين الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد وجد الدكتور يوسف خليفة اليوسف (1997)[19] ومحمد إبراهيم السقا ونايف المطيري (2000)[20] أنه ليس ثمة علاقة طويلة الأمد بين الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي في الكويت، لكن النتائج التي توصلوا إليها كانت متضاربة، حيث يشير اليوسف إلى أن الصادرات تؤثّر إيجاباً على تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، بينما يرى السقا والمطيري أن الصادرات لا تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير. من جانبه، قام الدكتور إبراهيم ميرزا بنشر دراسةٍ في عام 2007[21] صنّف خلالها الصادرات إلى الصادرات النفطية وغير النفطية، مكتشفاً وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي في الكويت، ومشيراً لعلاقة أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات غير النفطية إلى تحقيق النمو. وبالمثل نشر هادي صالحي أصفهاني وكميار مُحدّس ومحمد هاشم بيساران بحثاً مطولاً في عام 2014،[22] إضافةً إلى البحث الذي نشره نديم بورني وكميار مُحدّس وأحمد العوضي ومروة المسلم في عام 2018،[23] حيث أكدوا وجود علاقة إيجابية بين صادرات النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

[18] Athanasia S. Kalaitzi and Emmanuel Cleeve, 'Export-Led Growth in the UAE: Multivariate Causality between Primary Exports, Manufactured Exports and Economic Growth', *Eurasian Business Review* 8/3 (2017), pp. 341–65.
[19] Yousif K. Al-Yousif, 'Exports and Economic Growth: Some Empirical Evidence from the Arab Gulf Countries', *Applied Economics* 29/6 (1997), pp. 693–7.
[20] Mohammed I. El-Sakka and Naief H. Al-Mutairi, 'Exports and Economic Growth: The Arab Experience', *The Pakistan Development Review* 39/2 (2000), pp. 153–69.
[21] Ebrahim Merza, 'Oil Exports, Non-Oil Exports and Economic Growth: Time Series Analysis for Kuwait (1970–2004)', *Kansas State University Doctoral Dissertation* (2007).
[22] Hadi S. Esfahani, Kamiar Mohaddes and M. H. Pesaran, 'An Empirical Growth Model for Major Oil Exporters', *Journal of Applied Econometrics* 29/1 (2014), pp. 1–21.
[23] Nadeem A. Burney, Kamiar Mohaddes, Ahmad Alawadhi, and Marwa Al-Musallam, 'The Dynamics and Determinants of Kuwait's Long-Run Economic Growth', *Economic Modelling* 71/1 (2018), pp. 289–304.

تركز الدراسات السابقة على وجود علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت، ولكن ما هي العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي؟ سيهتم القسم التالي بتقديم التحقيق التجريبي للعلاقة السببيّة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

التحقيق التجريبي للعلاقة السببيّة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت

المنهجيّة

للتحقيق في العلاقة السببية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، تبدأ هذه الدراسة بدالّة إنتاج كلاسيكية حديثة معززة:

$$Y_t = F\,[(K_t, L_t)\,(DX_t, IMP_t, C_t)] = K_t^{\alpha} L_t^{\beta} DX_t^{\gamma} IMP_t^{\delta} C_t \quad (1)$$

تمثل Y_t وK_t وL_t الإنتاج الوطني ورأس المال والقوى العاملة على التوالي، بينما تشير DX_t وIMP_t إلى التنويع الرأسي للصادرات والواردات من السلع على التوالي،[24] في حين تمثل C_t عوامل خارجية أخرى، أما α وβ وγ وδ فيمثلون مرونة الإنتاج فيما يتعلق بـK_t وL_t وDX_t وIMP_t. يتم الحصول على المعادلة (2) بأخذ اللوغاريتمات الطبيعية لكلا الجانبين:

$$LY_t = c + \alpha LK_t + \beta LL_t + \gamma LDX_t + \delta LIMP_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

c هي ثابتة، بينما α وβ وγ وδ تشير للمرونة، وε_t هي مصطلح الخطأ.

تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة بين عامي 1980 و2019 المأخوذة من مصادر دولية.

يتم على وجه الخصوص الحصول على إجمالي الناتج المحلي (Y_t) وعدد السكان في سن العمل (L_t) من البنك الدولي، بينما يتم الحصول على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (K_t) وواردات السلع (IMP_t) من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، يتوافق تنويع الصادرات (DX_t) مع حصة الصادرات المصنعة من الصادرات السلعية[25] المأخوذة من منظمة التجارة العالمية، ويتم التعبير عن جميع المتغيرات في شكل لوغاريتمي ومصطلحات حقيقية.[26]

---

[24] The theoretical framework is based on Kalaitzi and Cleeve (2017) and Shadab (2021); Athanasia S. Kalaitzi and Emmanuel Cleeve, 'Export-Led Growth in the UAE: Multivariate Causality between Primary Exports, Manufactured Exports and Economic Growth', *Eurasian Business Review* 8/3 (2017), pp. 341–65; Saima Shadab, 'The Nexus between Export Diversification, Imports, Capital and Economic Growth in the United Arab Emirates: An Empirical Investigation', *Cogent Economics & Finance* 9/1 (2021), pp. 1–15.

[25] تتبع هذه الدراسة طريقة هيرزر و نوواك ليمان Herzer and Nowak-Lehman (2006) وماتي و نود Matthee and Naude (2007) في تحديد متغير تنويع الصادرات.
Dierk Herzer and Felicitas D. Nowak-Lehmann, 'Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile', in *Proceedings of the German Development Economics Conference* 12. (Berlin: German Economic Association, 2006); Marianne Matthee and Wim Naudé. 'Export Diversity and Regional Growth: Empirical Evidence from South Africa', United Nations University, *World Institute for Development Economics Research*, (2007/11).

[26] مخططات المتغيرات المستخدمة في النموذج موجودة في الشكل أ في الملحق.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل اختبار العلاقة السببيّة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، لا بد من فحص الخصائص الثابتة للبيانات باستخدام اختبار كوايتكواسكي-فيليبس-شميت-شين ((Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) واختبار ديكي-فولر (ADF) المعزز بنقطة توقف (ADFBP). بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج من خلال تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.[27] ونظراً لشرط أن تكون المتغيرات مدمجة معاً، يتم إجراء اختبار غرانجر السببية (Granger)[28] وتنفيذه[29] داخل نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)[30] بناء على المعادلة (2). وللتأكد من أن العوامل المتغيّرة المقدرة للمعادلات هي مستقرة خلال فترة فحصها، يتم تنفيذ اختبار المجموع التراكمي للمخلفات المتكررة (CUSUM).[31] بالإضافة إلى ذلك، تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية على المدى الطويل بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال التعديل الذي أجراه تودا وياماموتو على اختبار والد (Toda-Yamamoto modified Wald)[32] في نموذج متّجه الانحدار الذاتي (VAR) المعزز بنموذج الانحدار الذاتي الشرطي غير المتجانس (AVAR)[33] وتطبيق اختبار مربع كاي (Chi-squared test).[34]

---

[27] Soren Joahnsen, 'Statistical Analysis of Cointegrating Vectors', *Journal of Economic Dynamics and Control* 12/2–3 (1988), pp. 231–54.

[28] Clive W. J. Granger, 'Investigating Causal Relations by Economic Models and Cross-Spectral Models', *Econometrica* 37/3 (1969), pp. 424–38; Clive W. J. Granger, 'Some Recent Development in a Concept of Causality', *Journal of Econometrics* 39/1–2 (1988), pp. 199–211.

[29] لفحص العلاقة السببية المباشرة بين التنويع الرأسي للصادرات والنمو الاقتصادي، تم اختبار الفرضيات التالية: فرضية العد (Ho): "لا يؤدي التنويع الرأسي للصادرات إلى تحقيق النمو الاقتصادي وفقاً لاختبار غرانجر السببية (Granger)"، فرضية العدم (Ho): "لا يتسبب النمو الاقتصادي في تنويع الصادرات الرأسية".

[30]
$$\Delta Y_t = \mu + \Pi X_{t-l} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

where $\Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^{p} A_j$, $\Pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$

حيث أن Δ هي عامل الاختلاف، و Γ_i و Π هما مصفوفات المعامل، حيث توفر مصفوفة المعامل Π معلومات حول العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات.

[31] ثمة بعض الدراسات التي تشير للقيود التي تعترض اختبارات سببية غرانجر. على سبيل المثال، لاحظ كوتونياك (2016a، 2016b) أن اختبارات غرانجر السببية (Granger) "ليست كافية لتحليل البيانات من حيث التغييرات الهيكلية المتكررة، والتي قد تسبب انعكاسات زمنية لاتجاهات السببية بين الظواهر الاقتصادية" (ص 253). لهذا السبب، يمكن أيضاً استخدام تحليل الموجات في الدراسات المستقبلية للتحقق من عدم الاستقرار في مجالي الوقت والتردد (التواتر).
Marcin Kołtuniak, 'Examination of the Directions of Spillover Effects between the Real Estate and Stock Prices in Poland Using Wavelet Analysis.' *Bank and Credit* (*Bank i Kredyt*) 47/3 (2016a), pp. 251–66; Marcin Koltuniak, 'Examination of the International Causal Directions between Rates of Return on the Price Indices of the Selected Real Estate Markets in the CEE Region Using Wavelet Analysis.' *Acta Physica Polonica* A 130/6 (2016b), pp. 1420–30.

[32] Hiro Y. Toda and Taku Yamamoto, 'Statistical Inferences in Vector Autoregressions with Possibly Integrated Processes', *Journal of Econometrics* 66/1–2 (1995), pp. 225–50.

[33]
$$Y_t = \alpha_{it} + \sum_{j=1}^{p+dmax} \beta_{ij} Y_{t-j} + \sum_{j=1}^{p+dmax} \beta_{ij} X_{t-j} + \ldots\ldots + \varepsilon_{it}$$
h

حيث يُعتبر p هو الطول الأمثل للتأخر، بينما dmax هو الحد الأقصى لترتيب تكامل المتغيرات. يتم زيادة طول التأخر المحدد (p) بواسطة ترتيب التكامل (dmax)، في حين يتم تطبيق اختبار مربع كاي على معاملات p VAR الأولى.

[34] لفحص العلاقة السببية المباشرة على المدى الطويل بين التنويع الرأسي للصادرات والنمو الاقتصادي، من الأهمية اختبار الفرضيات التالية: فرضية العدم (Ho): "لا يؤدي التنويع الرأسي للصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي". فرضية العدم (Ho): "لا يتسبب النمو الاقتصادي في تنوع الصادرات الرأسية".

النتائج التجريبيّة

يتم عرض نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدولين 1 و2. وفيما يتعلق بالمستوى، يشير اختبار KPSS على وجه الخصوص إلى أن جميع المتغيرات غير ثابتة عند المستويات التقليدية للدلالة.[35] يؤكد واختبار ADFBP على نتائج اختبار KPSS بأن المتغيرات على المستوى غير ثابتة. هذا ويشير اختبار KPSS واختبار ADFBP عند استخدام أول متغيرات مختلفة إلى أن جميع المتغيرات ثابتة عند المستويات التقليدية. لذلك تم دمج المتغيرات بالترتيب الأول I(1).

تُظهر نتائج اختبار التكامل المشترك، الواردة في الجدول 3، وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج، حيث يتم رفض فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 1%. لذلك، يتم تقدير نموذج ، فضلاً عن تطبيق اختبار غرانجر السببية (Granger) (الجدول رقم 4).

الجدول 1: اختبار KPSS واختبار ADFBP على المستوى

	اختبار KPSS	اختبار ADFBP	
LY	0.12{3}*	-4.29[1]	2002
LK	0.16{4}**	-4.44[6]*	2006
LL	0.15{5}*	-2.70[2]	2005
LDX	0.17{4}**	-4.12[0]	2014
LIMP	0.12{3}*	-3.50[8]	2003

ملاحظات: * و ** تشير إلى رفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) عند نسبة 10% و5% على التوالي. تتمثل فرضية العدم لاختبار KPSS في أن السلسلة ثابتة، بينما في اختبار ADFBP فهي تساوي فرضية العدم (Ho)، حيث أن السلسلة غير ثابتة. الأرقام في [] هي التأخيرات المثلى، بينما تستخدم النطاق الترددي في {} طريقة تقدير نواة بارتليت (Bartlett kernel estimation method). تم اختبار السلسلة لجذر الوحدة باستخدام التقاطع والاتجاه بعد الدراسة التي أجراها خوان دولادو وتيم جينكينسون وسيمون سوسفيلا ريفيرو في عام 1990.[36]

الجدول 2: اختبار KPSS واختبار ADFBP عند الاختلاف الأول

	اختبار KPSS	اختبار ADFBP	
ΔLY	0.18[b]{5}	-9.67[a] *** [0]	1991
ΔLK	0.16[b]{7}	-4.79[b] *** [5]	1999
ΔLL	0.10[b]{4}	-5.59[b] *** [6]	1999
ΔLDX	0.19[b]{7}	-6.91[b] ***[1]	1997
ΔLIMP	0.19[b]{8}	-5.80[b] ***[7]	1992

ملاحظات: * و ** تشير إلى رفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) عند نسبة 10% و5% على التوالي. تتمثل فرضية العدم لاختبار KPSS في أن السلسلة ثابتة، بينما في اختبار ADFBP فهي تساوي فرضية العدم (Ho)، حيث أن السلسلة غير ثابتة. الأرقام في [] هي التأخيرات المثلى، بينما تستخدم النطاق الترددي في {} طريقة تقدير نواة بارتليت (Bartlett kernel estimation method). تم اختبار السلسلة لجذر الوحدة باستخدام التقاطع والاتجاه بعد الدراسة التي أجراها خوان دولادو وتيم جينكينسون وسيمون سوسفيلا ريفيرو في عام 1990.[37]

[35] Graphical inspection and correlogram analysis also confirm that all the variables are non-stationary at level.
[36] Juan J. Dolado, Tim Jenkinson and Simon Sosvilla-Rivero, 'Cointegration and Unit Roots', *Journal of Economic Surveys* 4/3 (1990), pp. 33–49.
[37] Ibid.

الجدول 3: اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم (Ho)	إحصاء التتبع	قيمة حرجة	
		1%	5%
لا تكامل مشترك	90.81***	85.33	76.97
واحد مكافئ التكامل	45.53	61.27	54.08

ملاحظات: *** تشير إلى الرفض بنسبة 1%. تم تعديل إحصائية التتبع لعينة صغيرة. تُظهر الاختبارات التشخيصية أن القيم المتبقية طبيعية ومتجانسة، وهي متعددة المتغيرات، بينما لا يوجد ارتباط تسلسلي.

كما يتضح من الجدول رقم 4، لا يمكن رفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) القائلة بأن تنويع الصادرات لا تؤدي إلى نمو اقتصادي عند مستوى الأهمية البالغ 5%. وبالمثل، لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى تنويع الصادرات بنسبة 5%. ورغم ذلك، ثمة علاقة سببية غير مباشرة بين تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عما تلعبه الواردات من دور في تحقيق النمو أيضاً. كما تتسبب جميع المتغيرات بشكل مشترك بحدوث النمو الاقتصادي وفي تنويع الصادرات على المدى القصير. ويتم تأكيد استقرار المعايير المقدرة خلال سنوات أزمة النفط من خلال اختبارات ثبات المجموع التراكمي للمخلفات المتكررة (CUSUM) (انظر للملحق وللشكلين ب و ج).

الجدول 4: اختبار غرانجر السببية (Granger Causality Test) على المدى القصير

مصدر السببية	المتغيرات التابعة				
	ΔLY_t	ΔLK_t	ΔLL_t	ΔLDX_t	$\Delta LIMP_t$
ΔLY	-	2.43	9.30***	0.16	7.44***
ΔLK	0.00	-	2.38	0.41	2.87*
ΔLL	0.01	0.77	-	0.87	0.06
ΔLDX	0.57	4.86**	4.35**	-	5.45**
ΔLIMP	10.46***	0.12	5.81**	4.15**	-
ALL	15.96***	5.49	13.57***	9.07*	9.38*

ملاحظات: * و ** و *** تشير إلى أهمية المحافظة على نسبة 10% و 5% و 1% على التوالي ($\chi 2df\{1\}$ and $\chi 2df\{4\}$ للسببية المشتركة). تظهر الاختبارات التشخيصية أن النموذج مستقر ومحدد جيداً.

يشير اختبار سببية تودا-ياماموتو (Toda-Yamamoto) إلى أن فرضيّة العدم (الفرضية الصفرية) المتمثلة في عدم وجود علاقة سببية بين تنويع الصادرات وتحقيق النّمو الاقتصادي لا يمكن رفضها عند مستوى 5% على المدى الطويل. في المقابل، تم رفض فرضية العدم القائلة بأن النمو الاقتصادي لا يتسبب في تنويع الصادرات بنسبة 5%، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يساهم في تنويع الصادرات على المدى الطويل. بالإضافة إلى العلاقة السببية المباشرة التي تمتد من الواردات إلى تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، ثمة سبب غير مباشر يمتد من الواردات إلى تنويع الصادرات من خلال النمو الاقتصادي. كما تؤدي جميع المتغيرات بشكل مشترك إلى تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. النتائج معروضة في الجدول رقم 5.

الجدول 5: اختبار تودا–ياماموتو واختبار غرانجر السببية على المدى الطويل (Toda-Yamamoto Granger Causality Test)

مصدر السببية	المتغيرات التابعة				
	LY_t	LK_t	LL_t	LDX_t	$LIMP_t$
LY_t	-	5.68*	3.25	6.66**	1.61
LK_t	2.81	-	5.83*	0.79	3.01
LL_t	2.96	3.87	-	7.06**	1.15
LDX_t	0.82	11.60***	1.53	-	1.37
$LIMP_t$	5.92*	7.69**	7.92**	10.05***	-
ALL	17.90**	23.63***	26.83***	17.00**	14.10*

ملاحظات: * و ** و *** تشير إلى أهمية المحافظة على نسبة 10% و 5% و 1% على التوالي ($\chi 2df\{1\}$ and $\chi 2df\{4\}$ للسببية المشتركة). تظهر الاختبارات التشخيصية أن النموذج مستقر ومحدد جيداً.

يوضح التحليل أعلاه أن تنويع الصادرات يؤدّي إلى تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، ولكن بشكل غير مباشر فقط من خلال الواردات،[38] ولكن ثمة علاقة سببيّة تمتد من النمو الاقتصادي إلى تنويع الصادرات، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يعزز من تنويع الصادرات على المدى الطويل.[39] تجدر الإشارة إلى أن الدور المهم للواردات في تنويع اقتصاد الكويت بعيداً عن النفط تم تأكيده على المدى القصير والطويل.

تتّفق هذه النتائج[40] مع الدراسات السابقة المقدمة في الأدبيات، مثل الأبحاث التي أجراها رونالد ماكينونفي عام 1964 وثورفالدور جيلفاسون في عام 1999 وأثناسيا كاليتزي وإيمانويل كليف في عام 2017 وأثناسيا كاليتزي وتريفور تشامبرلين[41] في عام 2021. ولكن ما هي تصورات ورؤى قادة الأعمال التجارية فيما يتعلق بدور الصادرات والواردات في تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي؟ يعرض القسم التالي نتائج المسح الميداني.

---

[38] تشير أدبيات التنمية إلى الدور المهم التي تلعبه الواردات في عملية النمو الاقتصادي (فرضية النمو المدفوع بالاستيراد). تُعد الواردات بمثابة قناة لنقل التكنولوجيا، وهي تُستخدم كمدخلات للإنتاج المحلي (المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية)، ما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

Titus, O. Awokuse, 'Causality Between Exports, Imports and Economic Growth: Evidence from Transition Economies', *Economic Letters*, 94/3 (2007), pp. 389–95; David T. Coe and Elhanan Helpman, 'International R&D Spillovers', *Eurasian Economic Review* 39/1 (1995), pp. 859–87.

[39] تشير فرضية الصادرات بقيادة النمو (GLE) إلى أن المزيد من عمليات النمو تزيد من الحاجة إلى المزيد من الواردات، والتي بدورها توفر المواد الخام والتكنولوجيا للإنتاج الوطني، ما يؤدي إلى التوسع في الصادرات الصناعية (Kindleberger, 1962; Boggio and Barbieri, 2017).

Charles P. Kindleberger, '*Foreign Trade and the National Economy*'; Luciano Boggio and Laura Barbieri, 'International Competitiveness in Post-Keynesian Growth Theory: Controversies and Empirical Evidence', *Cambridge Journal of Economics* 41/1 (2017), pp. 25–47.

[40] يتم إجراء فحص المتانة من خلال إدراج سعر النفط الخام في النموذج التجريبي. تتحقق التقديرات من أن العلاقات السببية المذكورة أعلاه تبقى دون أي تغيير. أسعار النفط الخام مأخوذة من المراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم (2021) للطاقة العالمية، والمتاحة على الموقع الإلكتروني: http://www. bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-reviewof-world-energy.html

[41] Ronald I. McKinnon, 'Foreign Exchange Constraints in Economic Development and Efficient Aid Allocation', *The Economic Journal* 74/294 (1964), pp. 388–409; Thorvaldur Gylfason, 'Exports, Inflation and Growth', *World Development* 27/6 (1999), pp. 1031–57; Athanasia S. Kalaitzi and Emmanuel Cleeve, 'Export-Led Growth in the UAE: Multivariate Causality Between Primary Exports, Manufactured Exports and Economic Growth', *Eurasian Business Review* 8/3 (2017), pp. 341–65; Athanasia S. Kalaitzi and Trevor W. Chamberlain, 'The Validity of the Export-led Growth Hypothesis: Some Evidence from the GCC', *The Journal of International Trade & Economic Development* 30/2 (2021), pp. 224–45.

الدور المحتمل للصادرات والواردات في تنويع الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

لا تزال تعتمد الكويت بشكل كبير على عائدات تصدير النفط كمصادر للدخل القومي والإيرادات الحكومية. شكلت السلع الأساسية، وخاصة النفط، حوالي 95% خلال السبعينيات، في حين شكلت صادرات النفط حوالي 90% من إجمالي الإيرادات في عام 2019، ما يشير إلى أن البلاد لم تحرز تقدماً يُذكر في الحد من اعتمادها على النفط. إن تركيز صادرات الكويت على النفط، وبدرجة أقل على عدد قليل من السلع الأُخرى، التي تتقلب أسعارها على نطاق واسع، يُترجَم إلى دخل غير مستقر، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى تقلبات النمو. تشير التجربة التي خاضتها الدول الأخرى إلى أن مسار الهروب المعقول بعيداً عما يشار إليه أحياناً بـ "فخ السلع" (عندما ترى الشركة أن مركزها التنافسي بدأ يتآكل بحيث لم يعد بإمكانها الحصول على سعر أعلى لمنتجاتها في السوق) قد يتم تشكيله حول رأس المال البشري المعزز، فضلاً عن التغيرات الهيكلية والعمالة المرتفعة وإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.[42]

بينما تشير مؤشرات صندوق النقد الدولي المتعلقة بتنوع الصادرات إلى أن تنويع صادرات الكويت ظلت إلى حدٍ كبير دون تغيير لفترة طويلة من الزمن، وهذا بمثابة استثناء ملحوظ. سجل المؤشر الذي يقيس الهامش المكثف لدولة الكويت قيماً أقل من واحد للفترة الواقعة بين عامي 2015 و2020، ما يشير إلى الابتعاد عن التوجه العام على المدى الطويل.[43] وللهروب من اعتمادها الشديد على عائدات الصادرات السلعية، يتوجب على الكويت إجراء تغييرات هيكلية من شأنها تعزيز إنتاجية العمل وزيادة النمو الاقتصادي المستدام، بهدف تحقيق المنافسة بشكل ناجح في الأسواق الدولية في مجال المنتجات غير النفطية.

يوفر تنويع الصادرات في هذا الإطار الفرصة لتحقيق المزيد من عائدات التصدير المستقرة والدخل القومي. يمكن تحقيق دخل أكثر استقراراً واستدامة من خلال تنويع المنتجات.[44] لكن لكي تنجح هذه الاستراتيجية، يجب على قادة الأعمال التجارية إدراك مدى أهميتها وضرورة تطبيقها. لهذا تبحث هذه الدراسة في تصوراتهم وفهمهم والتأكد فيما إذا كانت الصادرات والواردات تساهم في تعزيز التجارة والتنويع الاقتصادي، وكذلك في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وطرق القيام بذلك.

العيّنة

تم أخذ عيّنة تضم 100 رئيس تنفيذي من سجلات الهيئة العامة للصناعة (PAI)، يعمل 75% منهم في تصدير المنتجات المصنّعة. وبهدف إجراء مقارنةٍ، تضمّنت العيّنة أيضاً شركات أُخرى، إضافةً إلى حوالي ثلاثين شركة لا تتخصص في الصادرات، ولكنها تشارك بشكل أساسي في عملية استيراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات. على هذا النحو، لا يمكن مقارنة العيّنة الصغيرة الخاصة بنا بعيّنة 6,000 مؤسّسة يغطّيها المسح السنوي الذي تجريه الإدارة المركزية للإحصاء (CSB) في الكويت.

يُذكر أن المسح السنوي الذي يجريه مجلس الإدارة المركزية للإحصاء (CSB) على المؤسسات الاقتصادية يمثل جميع الشركات في كافة القطاعات، من ضمنها المالية والضيافة والمطاعم، إضافةً إلى قطاعات البناء والاتصالات والتجارة والتصنيع. تم توجيه الأسئلة للرؤساء التنفيذيين حول القضايا المتعلقة بدور الصادرات في تحقيق التنويع والتنمية

42 'Escaping from the Commodity Dependence Trap through Technology and Innovation', (2021).

43 'UNCTAD STAT', *United Nations Conference on Trade and Development Statistics Database* (2021). Available at: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

44 Alberto Amurgo-Pacheco and Martha Denisse Pierola, 'Patterns of Export Diversification in Developing Countries: Intensive and Extensive Margins', *World Bank Policy Research Working Paper* 4473 (2008).

والمنافسة والابتكار، وخلق وجهةٍ إلى الأسواق الدولية. كشف الرؤساء التنفيذيون الذين تمت مقابلتهم عن تصورات ورؤى قوية حول الدور الإيجابي الذي تلعبه الصادرات المصنّعة في تنويع الصادرات وكوسيلة لمساعدة الاقتصاد الكويتي على التنويع وتحقيق النمو. كما كشف الرؤساء التنفيذيون بشكل عام عن أن الموانئ الكويتية غير قادرة على المنافسة ولا تتسم بالكفاءة مقارنةً بالموانئ الخليجية والدولية، ما يترك أثراً سلباً على تنويع الصادرات وتحقيق النمو. يعتقد معظم الرؤساء التنفيذيون أن المنافسة على أسواق التصدير تؤدي إلى إدخال المزيد من الابتكارات في المنتجات، فضلاً عن الابتكارات في مجال سير العمليات والتسويق التي تتضمن آثاراً تنموية واضحة. ورغم ذلك، أشار الرؤساء التنفيذيون في العيّنة المأخوذة بأغلبية ساحقة إلى أن التجارة، ولا سيّما تنويع الصادرات تتطلب مستوى عال من المواهب وجودة معززة لرأس المال البشري بهدف تعزيز الابتكار لدى الشركات، وتشجيعها على تنويع منتجاتها، وبالتالي تحقيق النمو المستدام. وهذا التصور جدير بالملاحظة والاهتمام في ضوء انخفاض رأس المال البشري بشكل عام في الكويت، فضلاً عن انخفاض مستويات الإنتاجية وفقاً لدراسة جرت مؤخراً.

تم توجيه الأسئلة للرؤساء التنفيذيين حول القضايا المتعلقة بدور الصادرات في تحقيق التنويع والتنمية والمنافسة والابتكار، وخلق وجهةٍ إلى الأسواق الدولية، ثم تم إجراء تحليل للردود ومناقشة آثارها أدناه. يتم عرض منتجات التصدير المدرجة في المسح في الجدول رقم 6.

يُذكر أن 16% من الشركات المصدرة في عام 2019 كانت تعمل في إنتاج الغذاء. ويأتي في المرتبة الثانية الشركات التي تصدر عدة منتجات كيماوية بنسبة 15%، تليها الشركات التي تعمل في مجال تصدير المعدات بنسبة 8%، بينما تعمل 5% من الشركات في مجال تصدير منتجات الأثاث، في حين تُصنّف الشركات المصدرة المتبقية ضمن فئة "منتجات أُخرى".

الجدول 6: أنواع البضائع المصدرة من قبل الشركة منذ بداية نشاطها[45]

منتجات التصدير	العدد	%
السلع الغذائية	12	16
أثاث المنزل	4	5
الأجهزة والمعدات المنزلية (الغسالات، أجهزة التنشيف، الأفران، أجهزة التلفاز)	1	1
أجهزة الكمبيوتر والطباعة والمعدات ذات الصلة	0	0
الهواتف الذكية والإنترنت	0	0
المركبات الآلية والجرارات والدراجات وغيرها من المركبات البرية وأجزاؤها وملحقاتها	0	0
المنتجات الصيدلانية	0	0
الملابس والأقمشة والإكسسوارات (الأحذية، حقائب اليد)	2	3
منتجات كيميائية مختلفة	11	15
الأجهزة والمعدات الأخرى	6	8
منتجات أُخرى	42	56
إجمالي عدد الشركات المصدرة	75	-

[45] بلغ عدد الشركات المصدرة في العيّنة 75 شركةً، وللإجابة على هذا التساؤل، يمكن للشركة أن تعمل في أكثر من قطاع، وهذا ما يفسر العدد الإجمالي الذي يصل إلى 78 شركة بدلاً من 75 شركة.

نتائج المسح

أشار الرؤساء التنفيذيون بشكل عام إلى أن الصادرات المصنّعة تساعد في تنويع الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي العام. ثمّة إجماع بين الرؤساء التنفيذيين في الكويت على أن للتجارة آثار إيجابية. وهم يتفقون على وجود آثارا إيجابية غير مباشرة للصادرات والواردات الدولية على منتجي السلع والخدمات المحلية.

تشير ردود الرؤساء التنفيذيين على الاستفسارات الموجّهة إليهم إلى أن الشركات العاملة في مجال الصادرات المصنّعة من المرجح أن تتمتع بفوائد تنويع الصادرات أكثر من الشركات الأخرى. وهذا يعني أن تلبية احتياجات الأسواق الخارجية يسهم في دمج الكفاءة وتوسيع مستوى الوعي لدى المصدرين بالمنتجات الإضافية المحتملة، وحصة السوق التي يمكن تشجيعها وتنميتها في الأسواق العالمية مقارنةً بتلك التي تقدّمها الأسواق المحلية.

تكشف النتائج أن الصّادرات المصنّعة تتطلب رأس مال بشري متزايد، مع الاهتمام برفع أجور العمال لتحفيزهم على تطوير وتنمية قدراتهم. وهنا يجب على صانعي السّياسات تصميم برامج تزوّد العمال بالمهارات التي يحتاجون إليها.

تم إنشاء معظم الشركات التي شملها المسح، والتي شكّلت نسبة 72% (الجدول رقم 7) قبل عام 2000، في حين تم تأسيس 12% من الشركات التي تم أخذ عيّنات منها خلال الستينيات أو قبل ذلك.

تتمتع شركات الاستيراد والتصدير الكويتية المدرجة في العيّنة بشكل عام بخبرة كبيرة، وقد تم إنشاء 39% من الشركات قبل عام 1980، بينما تم إنشاء 33% منها بين عامي 1980 و1999. يمتلك الهيكل العمري لرأس المال، الذي يتم قياسه حسب سنة التأسيس، آثاراً مهمةً لقياس إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

الجدول 7: الشركات حسب القطاع وسنة التأسيس

سنة التأسيس	الشركات الحكومية		الشركات المشتركة		الشركات الخاصة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1960	0	0	0	0	2	2	2	2
1960-1969	0	0	1	50	9	9	10	10
1970-1979	0	0	1	50	26	27	27	27
1980-1989	1	100	0	0	16	16	17	17
1990-1999	0	0	0	0	16	16	16	16
2000-2009	0	0	0	0	19	20	19	19
2010-2020	0	0	0	0	9	9	9	9
المجموع الإجمالي	1	100	2	100	97	100	100	100

بدأت حوالي 45% من الشركات بتصدير المنتجات المصنّعة في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها، بينما قامت 39% من الشركات الأُخرى بالتصدير بعد عشر سنوات من تأسيسها (الجدول رقم 8).

إن الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة الواقعة بين عامي 1970 و1989، خلال النهضة الحديثة التي شهدتها الكويت، أنتجت ابتكارات أكثر من الشركات التي تأسست بعد ذلك التاريخ. يُذكر أن الشركات التي تأسست خلال السبعينيات والثمانينيات قامت بحوالي 40% من جميع الابتكارات، بينما قامت الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة بين عامي 1990 و2009 بتنفيذ 35.4% من جميع الابتكارات، في حين عملت الشركات التي تأسست بين عامي 2010 و2020 على تنفيذ 12.3% من جميع الابتكارات، أمّا الشركات التي تأسست قبل عام 1970 فقامت بتنفيذ الابتكارات المتبقية. تشير

إحدى النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن معظم الابتكارات، التي بلغت نسبة 70.8% قد تم تنفيذها من قبل الشركات المصدرة خلال الخمسة عشر عاماً الأولى. وهذا يشير إلى أن الشركات الأصغر هي أكثر إبداعاً مقارنةً بالشركات الأقدم (الجدول رقم 9).

الجدول 8: عدد السنوات التي بدأت فيها الشركة بتصدير منتجاتها بعد التأسيس

عدد السنوات	العدد	%
نفس العام	6	16
1	6	5
2	8	1
3	2	0
4	5	0
5	6	0
6	3	0
7	1	3
8	4	15
9	2	8
10	3	56
>10	29	39
إجمالي عدد الشركات المصدرة	75	100

الجدول 9: الشركات المصدرة حسب تاريخ تأسيسها وعدد السنوات التي استغرقتها لبدء عمليات التصدير والابتكار

سنة التأسيس	عدد السنوات التي بدأت فيها الشركة بتصدير منتجاتها بعد التأسيس	هل قامت الشركة بأي ابتكارات خلال السنوات الثلاث الماضية					
		نعم		لا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
<1970	نفس العام	2	3.08	1	10.00	3	4.00
	1-5	1	1.54	0	0.00	1	1.33
	21-25	1	1.54	0	0.00	1	1.33
	41-45	2	3.08	0	0.00	2	2.67
	46-50	1	1.54	0	0.00	1	1.33
	86-91	1	1.54	0	0.00	1	1.33
2010-2020	1-5	9	13.85	1	10.00	10	13.33
	6-10	1	1.54	0	0.00	1	1.33
	11-15	3	4.62	0	0.00	3	4.00
	16-20	2	3.08	1	10.00	3	4.00
	21-25	3	4.62	0	0.00	3	4.00
	26-30	1	1.54	3	30.00	4	5.33
	31-35	3	4.62	0	0.00	3	4.00
	36-40	2	3.08	0	0.00	2	2.67
	46-50	2	3.8	0	0.00	2	2.67
1970-1989	نفس العام	2	3.08	0	0.00	2	2.67
	1-5	8	12.31	2	20.00	10	13.33
	6-10	9	13.85	2	20.00	11	14.67
	11-15	3	4.62	0	0.00	3	4.00
	16-20	1	1.54	0	0.00	1	1.33
1990-2009	نفس العام	1	1.54	0	0.00	1	1.33
	1-5	6	9.23	0	0.00	6	8.00
	6-10	1	1.54	0	0.00	1	1.33
المجموع الإجمالي		65	100	10	100.00%	75	100

يُذكر أنه من الخصائص المهمة للشركات التي شملها المسح أنها تميل لأن تكون ذات رأس مال جيد، حيث يتجاوز رأس المال المدفوع لكل شركة مليون دينار كويتي لـ 37% من الشركات وقت تأسيسها. قامت حوالي 9% من جميع الشركات بدفع رأس مال قدره خمسة ملايين دينار كويتي أو أكثر (الجدول رقم 10). ومن الجدير بالملاحظة أن تميل الشركات ذات رأس المال الجيد إلى الاستفادة كثيراً من التكنولوجيا المبتكرة والمواهب ذات الكفاءة العالية ورأس المال البشري. قامت 85% من جميع الشركات التي شملها المسح بابتكارات خلال السنوات الثلاث الماضية، بينما أشارت نسبة الـ 15% المتبقية إلى أنهم لم ينفذوا ابتكارات أو لم يردوا (على الاستفسار) (الجدول رقم 11).

الجدول 10: رأس المال المدفوع عند التأسيس وبين عامي 2017 و2019

نطاق رأس المال المدفوع	مدفوع عند التأسيس		مدفوع بين عامي 2017–2019	
	العدد	%	العدد	%
أقل من نصف مليون	33	33	13	13
نصف مليون – أقل من مليون	16	16	15	15
مليون – أقل من 2 مليون	15	15	19	19
2 مليون – أقل من 5 مليون	13	13	25	25
5 مليون – أقل من 10 مليون	3	3	7	7
10 مليون – أقل من 20 مليون	4	4	5	5
20 مليون أو أكثر	2	2	1	1
شركات لم تستجب	14	14	15	15
المجموع الإجمالي	100	100	100	100

الجدول 11: حالة الابتكار للشركات المصدّرة وغير المصدّرة

ابتكارات الشركات خلال السنوات الثلاث الماضية	الشركة تصدر منتجاتها		الشركة لا تصدر منتجاتها		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	65	87	20	80	85	85
لا	10	13	5	20	15	15
المجموع الإجمالي	75	100	25	100	100	100

تراوح حجم مبيعات الشركات من أقل من نصف مليون دينار كويتي إلى أكثر من عشرين مليون دينار كويتي سنوياً. كما تراوحت المبيعات السنوية لحوالي 37 شركة بين مليون دينار كويتي وخمسة ملايين دينار، في حين بلغت نسبة المبيعات السنوية لـ 23 شركةً خمسة ملايين دينار كويتي أو أكثر (الجدول رقم 12).

الجدول 12: مبيعات الشركة سنوياً

المبيعات السنوية	الشركات الحكومية		الشركات المشتركة		الشركات الخاصة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من نصف مليون	0	0	0	0	11	11	11	11
نصف مليون – أقل من مليون	0	0	0	0	15	15	15	15
مليون – أقل من 2 مليون	0	0	0	0	16	16	16	16
2 مليون – أقل من 5 مليون	1	100	1	50	19	20	21	21
5 مليون – أقل من 10 مليون	0	0	0	0	11	11	11	11
10 مليون – أقل من 20 مليون	0	0	0	0	6	6	6	6
20 مليون أو أكثر	0	0	0	0	6	6	6	6
شركات لم تستجب	0	0	1	50	13	13	14	14
المجموع الإجمالي	1	100	2	100	97	100	100	100

تشير النتائج إلى أن الشركات الكويتية قادرة على التصدير (بدأت 44% من الشركات بالتصدير في غضون خمس سنوات من تأسيسها)، حيث تقوم 20% من الشركات بتصدير مليون دينار كويتي أو أكثر سنوياً، بينما صدّرت 38% من الشركات أقل من 0.50 مليون دينار كويتي في عام 2019 (الجدول رقم 13).

الجدول 13: قيمة الصادرات الأولية في عام 2019

نطاقات قيمة فاتورة التصدير	عند بدء التصدير		في عام 2019	
	العدد	%	العدد	%
أقل من نصف مليون	53	53	38	38
نصف مليون – أقل من مليون	5	5	4	4
مليون – أقل من 2 مليون	3	3	5	5
2 مليون – أقل من 5 مليون	0	0	9	9
5 مليون – أقل من 10 مليون	0	0	5	5
10 مليون – أقل من 20 مليون	1	1	1	1
20 مليون أو أكثر	0	0	0	0
شركات لم تستجب	38	38	38	38
المجموع الإجمالي	100	100	100	100

وفيما يتعلق بالواردات، أشار الرؤساء التنفيذيون إلى حدوث تغييرات بمرور الوقت، حيث انخفض حجم الواردات منذ تأسيس الشركات بنسبة 10% من جميع الشركات التي شملتها الدراسة. وأشار 36% من الرؤساء التنفيذيين إلى أن حجم الواردات لم يتغيّر وأن 25% من الشركات شهدت زيادة في حجم الواردات. يجب تفسير هذه البيانات ضمن مضمون الصدمات الدورية، ولا سيّما ما تركته جائحة كورونا من تأثير سلبي (الجدول رقم 14).

الجدول 14: تغيُّرات في نسبة الواردات بين عام 2019 وسنة تأسيس الشركة

تغيّر نسبة الصادرات منذ التأسيس	العدد	%
انخفاض	10	10
لا تغيير	36	36
زيادة	25	25
لا معلومات	29	29
المجموع الإجمالي	100	100

وردّاً على الاستفسار حول ازدياد جودة الواردات بمرور الوقت، أشار حوالي 43% من الرؤساء التنفيذيين إلى أن جودة الواردات قد تحسنت بمرور الوقت، بينما ذكر 7% فقط أن جودة الواردات قد تدهورت، في حين أشار 39% إلى أنها ظلّت على حالها بشكل أساسي. كما لم يرد 11% على هذا الاستفسار (الجدول رقم 15).

الجدول 15: جودة الواردات

كيف تقيّم جودة منتجاتك خلال السنوات الماضية؟	الشركة تصدر منتجاتها		الشركة لا تصدر منتجاتها		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ازدادت وتحسنت	35	47	8	32	43	43
ازدادت سوءاً مع مرور الوقت	5	7	2	8	7	7
بقيت الجودة ثابتة	28	37	11	44	39	39
شركات لم تستجب	7	9	4	16	11	11
المجموع الإجمالي	75	100	25	100	100	100

تركت الواردات تأثيراً إيجابياً للغاية على المنتجين الكويتيين المحليين فيما يتعلق بتطوير عمليّة الإنتاج وتحسين جودة المنتج، حيث أشار حوالي 49% من الرؤساء التنفيذيين إلى أن الواردات قد عززت من قدرات المنتجين المحليين، وأجاب 27% منهم بأن عمليات الاستيراد لم تمتلك تأثيراً إيجابياً قابلاً للقياس، في حين لم يرد 24% منهم على الاستفسارات. وهذا يشير إلى أن غالبية الرؤساء التنفيذيين في الكويت يتفقون على للتجارة آثار إيجابية غير مباشرة على المنتجين المحليين للسلع والخدمات، من ضمنها على سبيل المثال، تحسين جودة المنتجات وكفاءة الإنتاج وفرص التنويع (الجدول رقم 16).

الجدول 16: تأثير الواردات على المنتجين المحليين

شركات ردّت على الاستفسارات	العدد	%
نعم	49	49
لا	27	27
شركات لم تستجب	24	24
المجموع الإجمالي	100	100

يتعزّز الاستنتاج أعلاه من خلال الردود التي قدمها الرؤساء التنفيذيين على السؤال التالي: "هل تغيّرت وسائل التكنولوجيا التي تستخدمها في عمليات الاستيراد والتصدير؟" حيث أشار الأغلبية التي شكّلت نسبة 68% إلى أنها تغيّرت، في حين أجاب 23% بأنها لم تتغير، بينما لم يرد 9% منهم. ووفقاً للردود، فإن التأثير الإيجابي كان أعلى لدى الشركات المصدرة مقارنةً مع الشركات غير المصدرة (الجدول رقم 17).

الجدول 17: التغيّرات التكنولوجية في عمليات الاستيراد والتصدير

هل تغيرت وسائل التكنولوجيا التي تستخدمها في عمليات الاستيراد والتصدير؟	الشركة تصدر منتجاتها		الشركة لا تصدر منتجاتها		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	55	73	13	52	68	68
لا	16	21	7	28	23	23
شركات لم تستجب	4	5	5	20	9	9
المجموع الإجمالي	75	100	25	100	100	100

وبالمثل، أشار حوالي 75% من الرؤساء التنفيذيين إلى أن الصادرات والواردات تساهم بشكل إيجابي في رفع مستوى المعرفة

الفنية في الكويت، بينما أشار 13% فقط إلى أن التجارة لا تعزز المعرفة الفنية، في حين لم يردّ 12% على هذا الاستفسار. وكما هو موضح في الجداول، يعتقد 43% من الرؤساء التنفيذيين أن جودة الواردات قد تحسنت بمرور الوقت، بينما أشار 75% منهم إلى أن الصادرات والواردات ساهمت في تعزيز دور التكنولوجيا في الكويت. وهذا يشير إلى أن النسبة المقابلة أعلى بقليل (79%) لشركات التصنيع المصدرة (الجدول رقم 18).

الجدول 18: مساهمة عمليات الاستيراد والتصدير في زيادة مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الكويت

عمليات الاستيراد والتصدير ساهمت في زيادة مستوى التكنولوجيا المستخدمة	الشركة تصدر منتجاتها		الشركة لا تصدر منتجاتها		المجموع الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	59	79	16	64	75	75
لا	9	12	4	16	13	13
شركات لم تستجب	7	9	5	20	12	12
المجموع الإجمالي	75	100	25	100	100	100

عندما سُئل عدد من الرؤساء التنفيذيين عن طبيعة الابتكار الذي تم إجراؤه خلال السنوات الثلاث الماضية ومدى تأثيره، أجابوا بأن المنتجات تحسنّت بنسبة 65%، كما تحسّن سير العمليات بنسبة 75%، أمّا عملية التسويق فكانت الأكثر تضرّراً، حيث بلغت النسبة 45%. بينما أجاب 27% بوجود تحسينات في اللّوائح (القوانين) الإدارية، في حين لم يردّ 13% منهم على الاستفسارات (الجدول رقم 19).

الجدول 19: الابتكارات التي تم إجراؤها خلال السنوات الثلاث الماضية

هل قامت الشركة بأي ابتكارات خلال السنوات الثلاث الماضية على النحو التالي (من الممكن اختيار أكثر من خيار)؟	العدد	%
المنتج	49	65
سير العمليات	43	57
التسويق	34	45
التنظيم الإداري	20	27
شركات لم تستجب	10	13
إجمالي عدد الشركات المصدرة	75	-

نظراً لأن عيّنتنا تتكون أساساً من شركات تابعة للهيئة العامة للصناعة (PAI) والمتخصصة في تصنيع المنتجات وتصديرها إلى الأسواق الدولية، ردّ عدد من الرؤساء التنفيذيين أنهم يعتقدون أن التجارة في الصادرات المصنّعة تساهم في تنويع مصادر الدّخل في الاقتصاد الكويتي. وهم يعتبرون بأغلبية ساحقة أن الصادرات المصنّعة تشكّل قوّة سببيّة قوية تسهم في توظيف مستوى أعلى من رأس المال البشري. يبدو أن هذه النتائج تتماشى مع الأدلّة الدولية الحديثة التي تُظهر أن الاعتماد على السلع المعدنية يرتبط بمستويات منخفضة من إنتاجية العمل، ونمو منخفض للإنتاجية، فضلاً عن تقلبات عالية في نمو الإنتاجية، وارتفاع وتيرة الصدمات السلبية التي تصيب الإنتاجية[46] (أحداث عشوائية لا يمكن التنبؤ بها ولها تأثير واسع النطاق على الاقتصاد والإنتاج). تؤكد النتائج، التي توصلت إليها هذه الدراسة، على النتائج التي توصلت إليها دراسة حديثة أجراها معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) والتي قدّرت مستوى الإنتاجية من خلال الحصول على بيانات على مستوى الشركة من المسح الذي أجرته المؤسسة خلال الأعوام من 2003 إلى 2018. ووفقاً لدراسة أجراها معهد

[46] UNCTAD, 'Escaping from the Commodity Dependence Trap through Technology and Innovation' 13 (2021).

الكويت للأبحاث العلمية، نما إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP) وإنتاجية العمل (LP) إما بمعدلات سنوية دقيقة أو بمعدلات سنوية سلبية خلال معظم السنوات العشرين الماضية.[47] وهذا أدى بالدراسة التي أجراها معهد الكويت للأبحاث العلمية إلى استنتاج أن الضّعف الناتج عن الإنتاجية يأتي في صُلب سجل الكويت الضعيف في مجال تنويع المنتجات والخدمات المصنّعة والمبتكرة الجديدة وتحقيق نمو مستدام أعلى. نجحت الكويت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية في التنويع لثلاثة منتجات تصديرية مصنّعة فقط مقارنةً بـ 19 منتجاً في حالة المملكة العربية السعودية و16 منتجاً لحالة الإمارات. وكما هو موضح بإيجاز في مؤشر مختبر هارفارد للنمو (Harvard Growth Lab Index) للابتكار والصادرات والتنوع، فإن التنوّع المقابل في منتجات التصدير التصنيعية المبتكرة أعلى بكثير في حالة كوريا الجنوبية وماليزيا، حيث تتجاوز 30 حالةً.[48]

أخيراً، يعتقد 72% من الرؤساء التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع أن الواردات تساعد الكويت في تنويع مصادر دخلها، بينما أشار 21% منهم إلى أن الواردات لا تؤدي إلى تنويع الدخل، في حين لم يرد 7% منهم على الاستفسارات (الجدول رقم 20).

الجدول 20: هل تعتقد أن الواردات تساعد الكويت على تنويع مصادر دخلها؟

الاستيراد تساعد الكويت في تنويع مصادر دخلها	الشركة تصدر منتجاتها		الشركة لا تصدر منتجاتها		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	56	75	16	46	72	72
لا	16	21	5	20	21	21
شركات لم تستجب	3	4	4	16	7	7
المجموع الإجمالي	**75**	**100**	**25**	**100**	**100**	**100**

تؤيد هذه النتائج بشكل واضح سجل صادرات الكويت، إضافةً إلى البيانات المتعلقة بالصادرات السلعية الفردية في الكويت ووجهتها، وما هو متاح في الغالب حول مجموعات السلع ذات النطاق الواسع. ولكن استناداً إلى البيانات المتاحة، تعرض الرسوم البيانية التالية مدى نجاح الكويت في تحقيق هامش مكثّف، إضافةً إلى نمو الصادرات من المنتجات القديمة أو نمو الصادرات في الفئات الجديدة. وهذا يتماشى إلى حد كبير مع النتائج المتعلقة بالإنتاجية والتّنوع المذكورة أعلاه.

[47] S. Al-Qudsi et. al, *The 2020 Coronavirus Outbreak and Global Growth and Trade Collapse: Impact on Kuwait's Overall Economy And Society, Its Sectors And Business Firms And Vital Fiscal Recovery Plan* (CORONAPROP-92) KISR-TE062C (Kuwait City: Government of Kuwait, 2021).

[48] 'The Atlas of Economic Complexity', *Harvard Growth Lab*, 2021. Available at: https://atlas.cid.harvard.edu/countries/122/new-products (accessed 2 November 2022).

الخاتمة

تبحث هذه الدراسة في مدى إمكانية تنويع الصادرات في التسريع من النمو الاقتصادي في الكويت وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1980 و2019، ويكملها مسح ميداني تناول مائة من كبار قادة الأعمال التجارية في الكويت، ممن يعملون بشكل رئيسي في الواردات والصادرات. تثري النتائج التي توصل إليها المسح الاستنتاجات التي يشير إليها التحليل الاقتصادي القياسي.

يوفر تحليل السلاسل الزمنية دليلاً على وجود علاقة طويلة الأمد بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت. يشير اختبار السببيّة إلى أن تنويع الصادرات لا يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير. ورغم ذلك، ثمة علاقة سببية غير مباشرة بين تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي، كما تلعب الواردات دوراً في النمو الاقتصادي. لا توجد علاقة سببية بين تنويع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكن النمو الاقتصادي يؤدي بالفعل إلى تنويع الصادرات، ما يشير إلى أن المزيد من النمو الاقتصادي يساهم في تنويع الصادرات على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، ثمة علاقة سببية غير مباشرة تمتد من الواردات إلى تنويع الصادرات من خلال النمو الاقتصادي، ما يشير إلى الدور المهم التي تلعبه الواردات في تنويع اقتصاد الكويت بعيداً عن النفط.

تشير نتائج المسح الميداني إلى وجود توازن في الرأي بين الرؤساء التنفيذيين في الكويت بأن للتجارة آثارا إيجابية، وهم يتفقون على وجه التحديد بوجود آثار إيجابية غير مباشرة للصادرات والواردات الدولية على منتجي السلع والخدمات المحليّة وأن الواردات تعزّز من التنويع الاقتصادي.

تؤكد تصورات الرؤساء التنفيذيين في الكويت على نتائج التحليل الاقتصادي القياسي. يسير تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي جنباً إلى جنب على المدى القصير، إضافةً إلى أن النمو يُعتبر عنصراً ضرورياً للتنويع على المدى الطويل. كما تلعب الواردات أيضاً دوراً مهماً في تنويع اقتصاد الكويت على المدى الطويل. إن الرسالة الموجهة إلى صانعي السياسات واضحة. تشكّل الترتيبات المؤسسيّة أهميةً كبيرةً لعزل الاقتصاد عن تقلبات أسعار النفط والانخفاض الحتمي في الطلب على النفط. يتطلب التنويع في الصادرات المصنّعة بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، القيام باستثمارات كبيرة تهتم بضرورة اكتساب المواهب والكفاءات وتنمية رأس المال البشري، إضافةً إلى أهمية التطوير المستمر لكفاءات المهارات الرقمية، ولا سيّما عند الخريجين الجدد.

ثمّة حاجة أيضاً لوضع إطار يسهم في إطلاق إمكانات القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على الصناعات التي تقدم أفضل الفرص للابتكار في التنويع على المستويين الرأسي والأفقي. كما تتطلب عملية إنتاج الصادرات ذات القيمة والمنافسة العالية على المستوى الدولي عمالاً ذوي مهارات عالية جنباً إلى جنب مع استخدام تقنيات حديثة للغاية. يمكن الاهتمام بتطوير قدرات العمال من خلال تشجيع روح المنافسة واستقطاب المواهب الدولية، إضافةً إلى الاهتمام باستخدام أفضل وأحدث التقنيات من خلال استيرادها من الخارج، الأمر الذي قد يشجع ويزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الملحق

الشكل أ: مخططات متغيرات النموذج

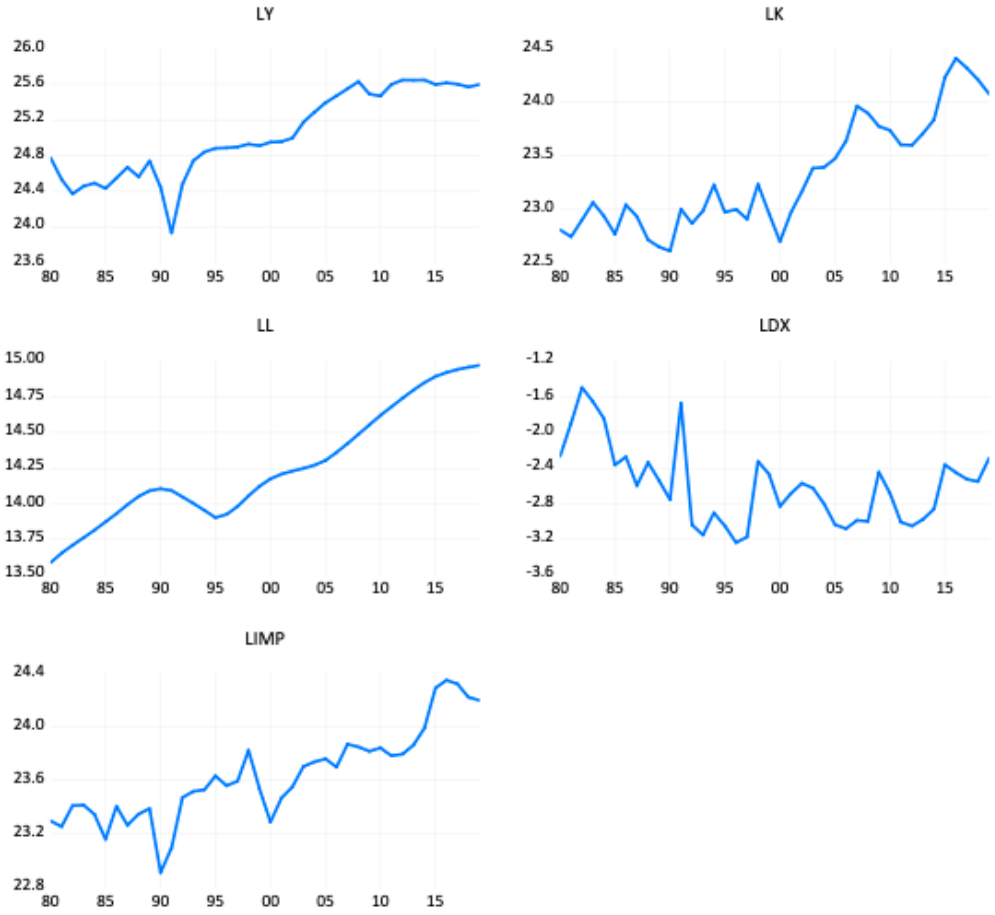

الشكل ب: اختبار استقرار المجموع التراكمي (CUSUM) لمعادلة النمو الاقتصادي (ΔLY)

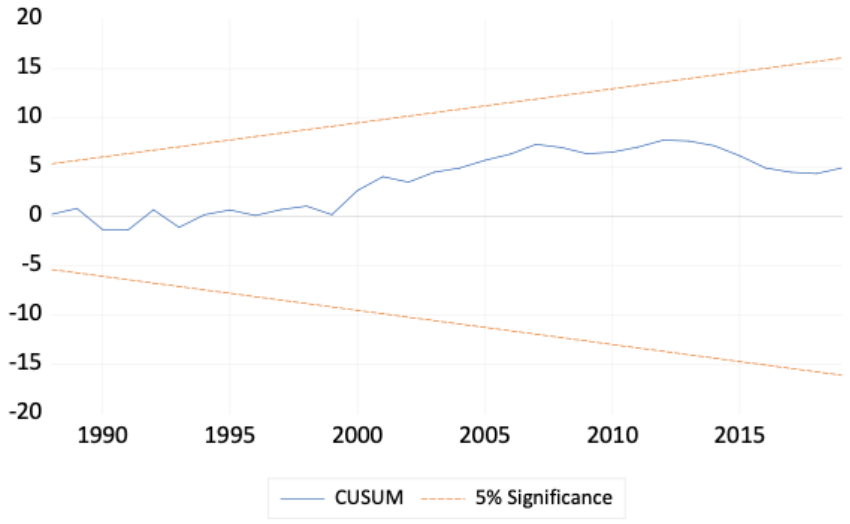

الشكل ج: اختبار ثبات المجموع التراكمي (CUSUM) لمعادلة تنويع الصادرات (ΔLYX)

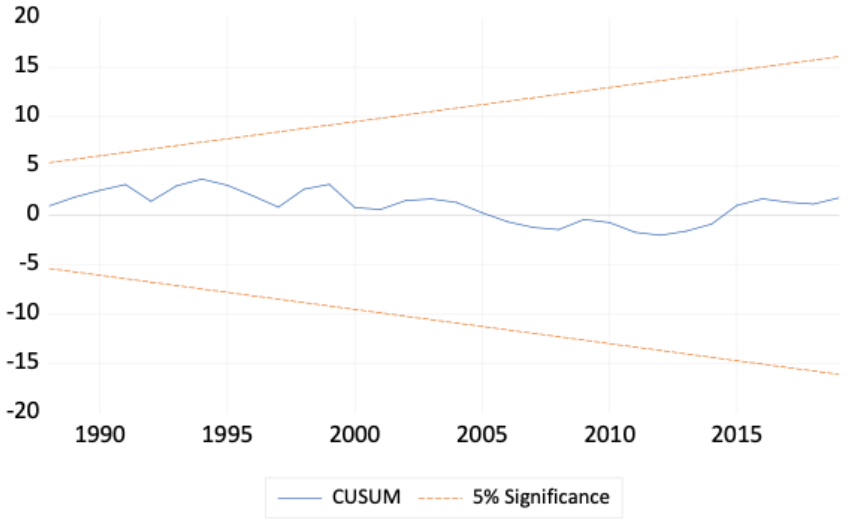

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast
@lsemiddleeastcentre
lse.middleeast
lse.ac.uk/mec

يتم تمويل برنامج الكويت من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي